JWPU
Journal of Al-Wataniya Private University
ISSN: 3105-2150

Volume (2) Number (1)
Available at: https://wpu.edu.sy/wpuj/index.php/wpuh/en

Analysis Of Compensation Functions For Public Spending Shocks And Their Impact On Economic Growth In Syria During The Period (1990-2020) Using The Autoregressive (VAR) Model

Dr. Kamar Ayman Almille [1,*]

ABSTRACT

The research aims to study the impact of shocks to current and investment public spending on economic growth in Syria during the period (1990-2020), where data related to time series were obtained based on figures issued by both the Ministry of Finance and the Syrian Statistical Group. The study followed the descriptive approach using the autoregressive model (VAR) using the Eviews10 program. The study used unit root tests and relied on dynamic analysis by analyzing the variance components and the immediate response function. The results of the unit root tests revealed that all variables are stable at the first difference. As for the results of the shock analysis, they indicated that a shock to current public spending by one standard deviation has a negative impact on economic growth in the short term and a positive impact in the medium and long term, but it is a weak impact, while a shock to investment spending by one standard deviation has a negative impact on economic growth in the medium and long term. The study recommended increasing the flexibility of the productive apparatus in the economy to respond positively to any increase in public investment spending.

KEYWORDS: Economic Growth, Economic Shocks, Public Spending.

Submitted on March 25, 2024; Revised on April 29, 2024; Accepted on May 5, 2024.
© 2024 Al-Wataniya Private University. This work is licensed under the Creative Commons Attribution–NonCommercial–NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0) license.

1 Faculty of Administrative and Financial Sciences, Al-Wataniya Private University, Hama, Syria.

* Corresponding author. E-mail address: kamar-almille@wpu.edu.sy

تحليل دوال الاستجابة لصدمات الانفاق العام الجاري والاستثماري في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1990–2020) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR)

د. قمر ايمن المللي

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة أثر صدمات الانفاق العام الجاري والاستثماري في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1990–2020)، حيث تم الحصول على البيانات المتعلقة بالسلاسل الزمنية اعتماداً على الأرقام الصادرة عن كل من وزارة المالية والمجموعة الاحصائية السورية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) باستخدام برنامج Eviews10، واستخدمت الدراسة اختبارات جذر الوحدة ، واعتمدت على التحليل الديناميكي عن طريق تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية، وكشفت نتائج اختبارات جذر الوحدة أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول ، أما نتائج تحليل الصدمات فقد دلت على أن حدوث صدمة في الانفاق العام الجاري بمقدار انحراف معياري واحد يكون لها أثر سلبي في النمو الاقتصادي في المدى القصير وأثر ايجابي على المدى المتوسط والطويل لكنه أثر ضعيف، في حين أن حدوث صدمة في الانفاق الاستثماري بمقدار انحراف معياري واحد يكون لها أثر سلبي في النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل وأوصت الدراسة بزيادة مرونة الجهاز الانتاجي في الاقتصاد للاستجابة بشكل ايجابي لأي زيادة في الانفاق العام الاستثماري.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الصدمات الاقتصادية، الانفاق العام.

1. مقدمة

يُعد النمو الاقتصادي أحد الأهداف المهمة لكل سياسة اقتصادية حكومية، لأنه يؤلف الأساس لرفع المستوى المعيشي للسكان، وتؤدي السياسات الاقتصادية سواء النقدية أم المالية دوراً أساسياً في التأثير في متغيرات الاقتصادي الكلية مثل الناتج المحلي ، لذا فإن اتباع سياسة إنفاقيه يعكس بشكل كبير الاهداف المرسومة من قبل الحكومة ويساهم في تحديد مستويات التشغيل والانتاج والدخل.

2. الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

1-يحيى بن نسيمة (2014)، **أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد2.

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج(VAR)، وتوصلت الدراسة إلى ان حدوث صدمة هيكلية ايجابية في الانفاق العمومي بمقدار انحراف معياري واحد يكون لها تأثير ايجابي ومعنوي على الناتج المحلي الحقيقي على المدى القصير والمتوسط.

2-جلول بن خالد (2021)، **أثر صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد4.

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الصدمات التي تحدث في السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، واستخدمت نموذج تصحيح الخطأ وتوصلت إلى ضعف تأثير متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي.

3-عطية محمد (2022)، **اثر الصدمات المالية غير المتماثلة على معدل النمو الاقتصادي في مصر**، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد2.

هدف البحث الى دراسة التأثير غير المتماثل لصدمات السياسة المالية على معدل النمو الاقتصادي، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة غير الخطي(NARDL) من خلال دراسة بيانات سنوية على الاقتصاد المصري لفترة تقدير تمتد من 1980 إلى 2019, وكشفت النتائج أن النمو الاقتصادي يستجيب بشكل غير متماثل للصدمات المالية على المديين الطويل والقصير، حيث يستجيب النمو للصدمات الموجبة بشكل أسرع -بفترة إبطاء واحدة- وأكبر-ب 5% تقريباً- من استجابته للصدمات السالبة.

الدراسات الاجنبية:

1- O. Olaoye et al., (2021), "Government spending shocks and economic growth: additional evidence from cyclical behavior of fiscal policy", Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 37 No. 4.

صدمات الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي: أدلة إضافية من السلوك الدوري للسياسة المالية

تبحث هذه الدراسة في التأثير غير المتماثل للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1980–2017. وعلى وجه التحديد، تبحث هذه الدراسة فيما إذا كانت استجابة النمو الاقتصادي لصدمات الإنفاق الحكومي تختلف باختلاف طبيعة الصدمات التي تتعرض لها.وتوصلت إلى أن استجابة النمو الاقتصادي لصدمات الإنفاق الحكومي تختلف وفقًا لطبيعة الصدمات التي تتعرض لها. وبشكل أكثر تحديدًا، أثبتت الدراسة أن التأثيرات المستقرة للسياسات المالية تعتمد على حالة دورة الأعمال.

2- M. K. Ocran, (2011), "Fiscal policy and economic growth in South Africa", *Journal of Economic Studies*, Vol. 38 No. 5, pp. 604-618

السياسة المالية والنمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا

هدفت الدراسة إلى دراسة استجابات الناتج الحقيقي وأسعار الفائدة للصدمات الناجمة عن الإيرادات الضريبية وعجز الموازنة واستهلاك الحكومة ونفقات الاستثمار. وتوصلت الدراسة إلى أن أدوات السياسة المالية الانفاق العام والضرائب لها تأثيرات متواضعة ومتفاوتة على الناتج ولكنها مستمرة .

3- David D. Reh School of Business,(2019), The effects of government spending shocks: Evidence from U.S. states Regional Science and Urban Economics, Volume 74, January 2019, Pages 65-80

تأثيرات صدمات الإنفاق الحكومي: الأدلة من الولايات المتحدة.

هدف البحث إلى دراسة أثر صدمات الانفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) وتوصل البحث إلى أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ترفع الناتج والعمالة والأجر الحقيقي والتأثير المضاعف لزيادة الإنفاق على الناتج هو 1.3 في نفس الوقت و1.2 على مدى ثلاث سنوات. ومع ذلك، تختلف التأثيرات بشكل كبير اعتمادًا على البيئة الاقتصادية والسياق المؤسسي.

3. التعقيب على الدراسات السابقة

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث استخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR)، وتختلف عنها من حيث مجتمع وعينة البحث فهي تدرس حالة الاقتصاد السوري، كما وتختلف الدراسة الحالية عن موضوع الدراسات السَابقة في أنها درست أثر صدمات متغير الانفاق العام

مقسماً إلى الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري كلاً على حدة في النمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي.

4. مشكلة البحث

يسعى البحث للإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

ما آثار صدمات الانفاق العام الجاري والاستثماري في النمو الاقتصادي في سورية:

5. أهداف البحث

1- قياس وتحليل أثر صدمات الانفاق العام الجاري في النمو الاقتصادي في سورية باستخدام النموذج القياسي(VAR) خلال الفترة(1990-2020).

2- قياس وتحليل أثر صدمات الانفاق العام الاستثماري في النمو الاقتصادي في سورية باستخدام النموذج القياسي(VAR) خلال الفترة(1990-2020).

6. أهمية البحث

الأهمية العلمية: تلعب سياسة الانفاق العام دوراً هاماً في التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال التأثير في الطلب الكلي، وبالتالي التأثير في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الاقتصادي.

الأهمية العملية: تأتي أهمية الدراسة من خلال دراسة آثار صدمات الانفاق العام في النمو الاقتصادي في سورية مما يساعد في فهم سلوك كل من المتغيرين في الاجل الطويل ويساعد ذلك في وضع السياسات الانفاقيه المناسبة في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها الاقتصاد السوري.

7. فرضيات البحث

ينطلق البحث من الفرضية الأساسية التالية:

لا يوجد أثر موجب ذو دلالة احصائية لصدمات الانفاق العام في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل الطويل.

ويتفرع عنها الفرضيتان التاليتان:

1-لا يوجد أثر موجب ذو دلالة احصائية لصدمات الانفاق الجاري في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل الطويل.

2-لا يوجد أثر موجب ذو دلالة احصائية لصدمات الانفاق الاستثماري في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل الطويل.

8. منهجية البحث

تعتمد الدراسة على إتباع المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة وتحليلها، وذلك اعتماداً على الأرقام الصادرة عن وزارة المالية والمجموعة الاحصائية السورية والتي اشتملت على الناتج المحلي الاجمالي والانفاق العام في سورية من عام 1990 وحتى عام 2020، إضافة إلى ذلك تتبع الدراسة أسلوب التحليل الاحصائي القياسي في إطار نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Auto Regressive، والذي يقيس القوة التفسيرية لكل متغير في تفسير أخطاء المتغيرات الأخرى، كما يساعد في توقع الاستجابة المستقبلية للمتغيرات الأخرى في حال حدوث تغيير مفاجئ في أحد متغيرات النموذج، وسيتم الاعتماد على الرزمة الاحصائية (Eviews) وذلك من أجل تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية والتي توضح كيفية التفاعل بين المتغيرين المدروسين عبر الزمن.

9. متغيرات البحث

- **المتغيرات المستقلة:** الانفاق العام الجاري والاستثماري وفقاً لبيانات المجموعة الاحصائية السورية في سورية من عام 1990 وحتى عام 2020.
- **المتغير التابع:** النمو الاقتصادي ممثلاً برقم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وفقاً لبيانات المجموعة الاحصائية السورية في سورية من عام 1990 وحتى عام 2020.

9. الإطار النظري للبحث

1.9. مفهوم الصدمة الاقتصادية

وتعني الأحداث التي تؤثر على الاقتصاد ويكون مصدرها داخلياً أو خارجياً ولها آثار مبدئية على الطلب الكلي أو العرض الكلي وقد تحدث نتيجة الظروف الطارئة التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية أو نتيجة أحداث خارجية لا يمكن السيطرة عليها ولها تأثير على مستوى الدخل كارتفاع تكاليف الاقتراض من الخارج والتضخم المستورد.

2.9. أسباب الصدمات الاقتصادية

هناك العديد من الصدمات والعوامل الداخلية التي تؤدي إلى حدوث الصدمات الاقتصادية منها:

- الاعتماد على مورد اقتصادي مغلق التشابك القطاعي محلياً وبين الدول النامية.

- العجز الدائم والمستمر في الموازنة العامة للدولة.
- عدم تلاؤم السلع المستوردة مع الناتج المحلي الاجمالي.
- الاتساع المستمر لفجوة الموارد المحلية من خلال الفجوة بين معدل الادخار ومدل الانفاق الاستثماري(نسيمة،204،2014).

3.9. السياسة الانفاقية Expenditure Policy

يمكن تعريف السياسة الإنفاقية بأنها (البرنامج الإنفاقي الذي يقوم على طبيعة وأدوار الدولة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهادف إلى مواجهة نفقات الحكومة وهيئاتها المحلية (الجنابي،1990،ص29) والسياسة الانفاقية تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام الاقتصادي القائم، ففي الدول الرأسمالية تستهدف السياسة الانفاقية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تخفيض معدلات البطالة ومكافحة التضخم، وتوسيع السوق المحلية. على حين في الدول النامية فإنها تستهدف بناء جهاز إنتاجي صناعي متطور وتوفير السلع الاستهلاكية الأساسية للسكان.

إن السياسة التي تقوم بواسطتها الحكومة بالإنفاق على الأوجه المختلفة تسمى بالنفقة العامة، والتي يمكن تعريفها بأنها (مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة). من خلال التعريف نلاحظ أن النفقة العامة تتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي:

- **النفقة العامة مبلغ نقدي:** تقوم الدولة –من أجل إشباع الحاجات العامة– بالإنفاق في سبيل الحصول على السلع والخدمات ومنح الاعانات الاجتماعية والثقافية وغيرها، ويتخذ هذا الانفاق في الوقت الحاضر شكلاً نقدياً، ذلك أن حصول الدولة على ما تحتاج إليه من السلع والخدمات بشكل عيني إذا كان مقبولاً في العصور القديمة كأن تعمد الدولة إلى تسخير الناس والاستيلاء على خدماتهم دون مقابل، فإن هذا الأمر لم يعد مقبولاً في الوقت الحديث، وإذا كان مقبولاً في العصور القديمة أن تدفع الدولة مقابل عينياً–جزئياً أو كلياً– في مقابل مشترياتها منهم فإن التطور قاد إلى حلول الإنفاق النقدي محل الإنفاق العيني.
- **النفقة العامة يقوم بها شخص عام:** فإذا لم تقم الدولة أو إحدى هيئاتها العامة بتنفيذ هذه النفقة فلا تعد نفقة عامة، فقيام شخص ما ببناء مدرسة أو مستشفى لغرض تحقيق نفع عام لا يعد انفاقاً عاماً وإنما هو انفاق خاص، ويُعد من قبيل الانفاق العام قيام الدولة بتقديم الخدمات العامة مثل الدفاع والتعليم والأمن والقضاء وبناء المشاريع الاقتصادية، وكذلك التحويلات الحكومية كالضمان الاجتماعي والرعاية الصحية.
- **النفقة يقصد بها تحقيق نفع عام:** فلكي تكون النفقة عامة يجب أن يكون الغرض من انفاقها تحقيق منفعة عامة، وهذا المفهوم الأخير يتحدد باعتبارات عديدة منها سياسية

واجتماعية أكثر من كونها مالية أو اقتصادية، إذ إن هذا المفهوم يتحدد من قبل السلطة السياسية(العبيدي،2011،ص234).

هذا وتعددت التقسيمات النظرية للنفقات العامة، حيث يمكن تقسيم النفقات العامة من حيث مقابلها إلى نفقات حقيقية تستنزف جزءاً من الموارد المتاحة للاقتصاد الوطني من أجل أداء الخدمات العامة، ونفقات تحويلية تقتصر على تحويل جزء من هذه الموارد من اتجاهها الاصلي بغرض تحقيق هدف محدد.

1- **النفقات الحقيقية:** تشمل كافة المصروفات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال انتاجية أو استهلاكية، وتنقسم النفقات الحقيقية إلى نفقات جارية واستثمارية:

أ- **فالنفقات الجارية:** تشمل المصروفات اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة معتادة أي اللازمة لتأدية الادارات الحكومية المختلفة لوظائفها وخدماتها. ويدخل في نطاقها المصروفات المتعلقة بالأجور والمكافآت، وكذلك أثمان مستلزمات الانتاج من مواد أولية، ووسائل نقل وما إلى ذلك، وتتصف هذه النفقات بالدورية والانتظام، وتعمل الحكومة عادة على تغطيتها بالإيرادات الجارية التي تشمل الضرائب والرسوم.

ب- **النفقات الاستثمارية:** وتشمل المصروفات التي تهدف إلى زيادة التكوين الرأسمالي وتوسيع الطاقة الإنتاجية للدولة، فهي تتعلق بتنمية قدرات أجهزة الدولة على أداء الخدمات التي تقدمها للمواطنين والمشروعات الانتاجية، وتتميز هذه النفقات بعدم تكرارها بصورة منتظمة فهي تتغير دائماً تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد وتواجهها الحكومة عن طريق الإيرادات الرأسمالية كالقروض.

هذا وتؤدي النفقات الحقيقية بوجه عام لزيادة الدخل القومي سواء كانت نفقات جارية تؤدي إلى خلق العديد من الخدمات العامة التي يستفيد منها مجموع المواطنين، أو نفقات استثمارية، إذ تساهم في زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي وتؤدي تبعاً لذلك لنمو حجم الدخل القومي(غدير،هيفاء2010،ص19).

2- **النفقات التحويلية** : يقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال، إنما تمثل تحويلاً لجزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل، ومثال ذلك الإعانات والمساعدات الاجتماعية المختلفة: كالضمان الاجتماعي والإعانات ضد البطالة والشيخوخة وإعانات غلاء المعيشة، والإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الخاصة بقصد حملها على تخفيض أسعار منتجاتها، وتستهدف الدولة من هذه النفقات إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة الطبقة الفقيرة، ومن الواضح أن

النفقات التحويلية لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر دون أن تضيف إليه شيئاً، فهي بمثابة إجراءات لتحويل الدخول من فئات اجتماعية معينة إلى فئات أخرى(غدير،هيفاء2010،ص20).

4.9. تعريف النمو الاقتصادي

- يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي، الأمر الذي يؤدي لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن(عجمية،2006،ص22) .
- كما يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط دخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ويقصد بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسوماً على عدد السكان(عطية،2003،ص22).
- كما يشتمل النمو الاقتصادي ازدياداً مضطرداً في الانتاج الفعلي من السلع والخدمات، بالإضافة إلى زيادة قوة الاقتصاد على انتاج هذه السلع والخدمات(عجمية،2001،ص77).
- وهو الزيادة السنوية الحقيقة في الناتج المحلي الاجمالي أي الزيادة في حجم السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة والتي يمكن قياسها بالتغير السنوي في متوسط المستوى المعيشي المادي للفرد(World Bank April 2002.).

ويمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي من فترة إلى أخرى، وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الناتج القومي، والعكس صحيح فكلما انخفضت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية انخفضت معدلات النمو في الناتج المحلي(الأمين،2002،ص33).

10. الدراسة العملية لآثار صدمات الانفاق العام في النمو الاقتصادي في سورية

1.10. البيانات المستخدمة في الدراسة

استخدمت الدراسة بيانات سنوية للسلاسل الزمنية محل الدراسة للفترة من عام 1990–2020، والجدول التالي يبين المتغيرات المستخدمة في الدراسة:

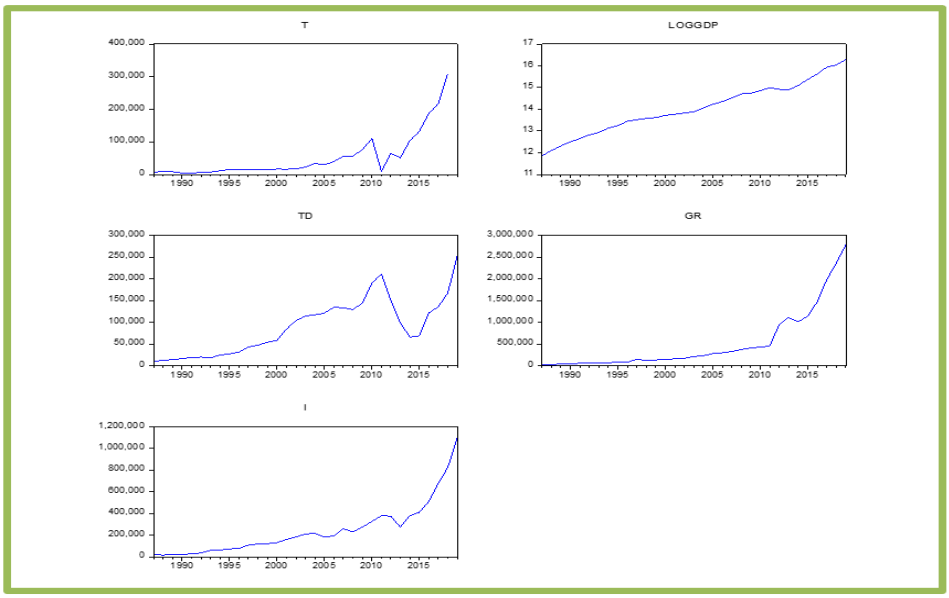
الجدول (1): متغيرات الدراسة

المتغير	رمز المتغير
النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي)	(log)Gdp
الانفاق الاستثماري	I
الانفاق الجاري	Gr

انظر الملحق رقم (1)

2.10. عرض السلاسل الزمنية

نبدأ بالتعرف على شكل السلاسل الزمنية لكل من متغيرات الدراسة حيث يظهر الشكل عدم استقرار الناتج المحلي الاجمالي والضرائب غير المباشرة، ولكنها لا تبين هل يعود عدم الاستقرار لوجود جذر وحدة أم لا، ومن ثم لا بد لنا من اختبار جذر الوحدة.



الشكل (1): عرض السلاسل الزمنية

3.10. اختبار استقرار السلاسل الزمنية

بتطبيق اختبار (Augmented Dickey and Fuller,1981) على السلاسل الزمنية، بالاعتماد على معيار(SIC) لاختيار العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (ADF). تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول (2): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفقاً لاختبار الديكي فوللر

المتغيرات	I(0) (عند المستوى) Level	I(1) (الفرق الأول)First deference
Gdp	–	-3.481922 (مع ثابت)
I	–	-1.861387(بدون ثابت واتجاه عام)
G	–	-1.633622(بدون ثابت واتجاه عام)

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج Eviews10.

استناداً على النتائج المبينة في الجدول السابق، وانطلاقاً من:

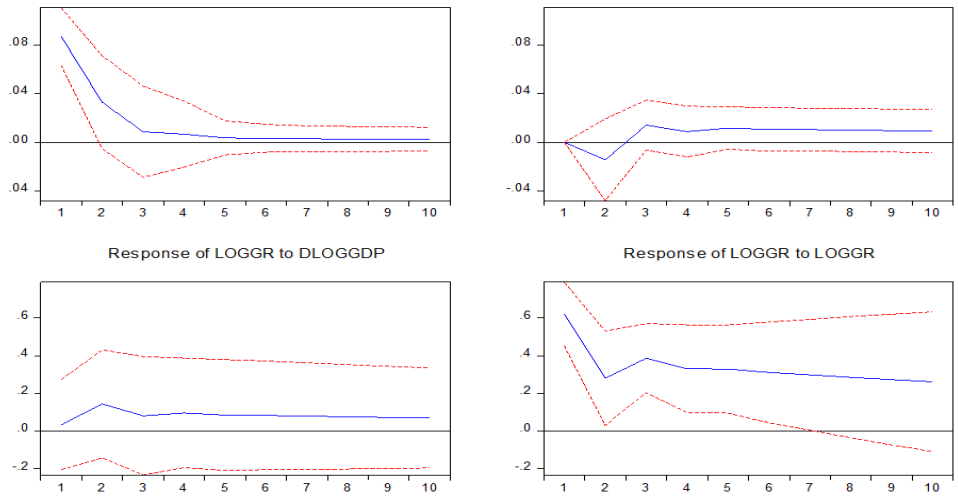
فرضية العدم: السلسلة الزمنية تتضمن جذر وحدة وغير مستقرة.

الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية لا تتضمن جذر وحدة ومستقرة

وفقاً لنتائج الاختبار والتي يظهرها الجدول السابق (الجدول 2) فإن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الاول حيث كانت القيم المحسوبة المطلقة لاختبار ديكي–فوللر أكبر من القيم المطلقة الحرجة عند مستوى معنوية 1%و5% وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، ويعني ذلك أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

4.10. آثار صدمات الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري في النمو الاقتصادي

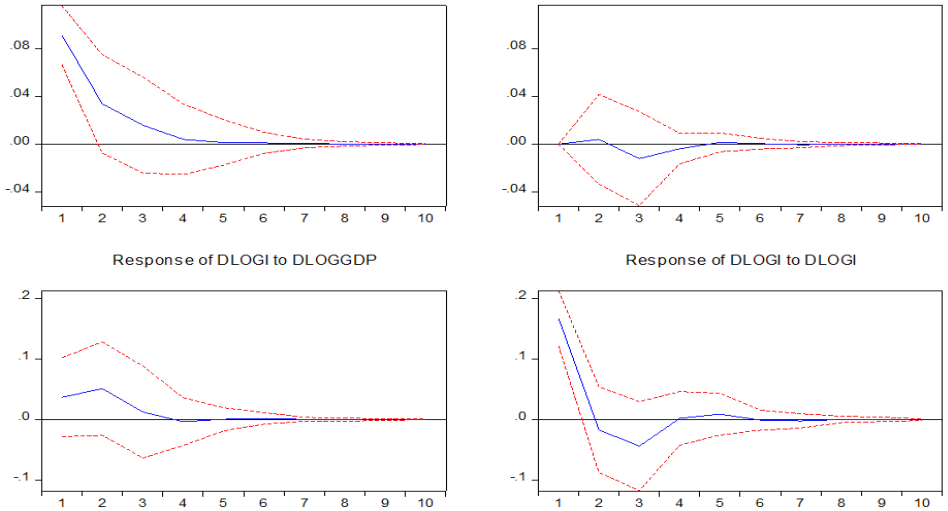
إن حدوث صدمة في الانفاق الجاري يؤثر بشكل سلبي في النمو الاقتصادي في المدى القصير، لكنها استجابة ضعيفة حيث أن حدوث تغير مقداره انحراف معياري واحد في الانفاق الجاري يؤثر بشكل سلبي في النمو الاقتصادي في الربع الأول بنسبة (0.011201%)، وفي الفترة الثالثة تبدأ الاستجابة الموجبة حيث سجلت نسبة الاستجابة للصدمة(0.01286%)، ويستمر الأثر الايجابي لصدمة الانفاق الجاري في النمو الاقتصادي حتى الفترة العاشرة ولكن بمعدل متناقص، حيث تواصل نسبة الاستجابة في الانخفاض على المدى الطويل إلى أن تصل إلى نسبة (0.00953%).



الشكل (2): آثار صدمات الانفاق الجاري في النمو الاقتصادي

وعلى عكس الانفاق الجاري نجد أن حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الانفاق الاستثماري تؤدي إلى حدوث استجابة موجبة في المدى القصير بنسبة(0.011376%) ثم تسبب الصدمة أثرا سلبيا في النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل كما هو واضح في الشكل(3). لكنها استجابة ضعيفة، فخلال السنة الثالثة سجلت نسبة الاستجابة للصدمة(0.007632%)، ثم

تنخفض لتصل إلى(0.003414%)، ثم تواصل نسبة الاستجابة في الانخفاض على المدى الطويل لتصل إلى نسبة(0.003232%).



الشكل (3): آثار صدمات الانفاق الاستثماري في النمو الاقتصادي

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

5.10. تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية لصدمات الانفاق الجاري والاستثماري في النمو الاقتصادي وفقاً لنموذج (VAR)

الجدول (3): نتائج متغيرات التباين للمتغير الناتج المحلي (GDP)

DLOGI	LOGGR	DLOGGDP	S.E.	Period
0.000000	0.000000	100.0000	0.090817	1
0.212713	2.418746	97.36854	0.098415	2
0.213599	4.391583	95.39482	0.099855	3
0.223233	5.286412	94.49035	0.100566	4
0.303196	6.414353	93.28245	0.101267	5
0.338740	7.494534	92.16673	0.101934	6
0.361042	8.529315	91.10964	0.102565	7
0.390664	9.466231	90.14311	0.103147	8
0.419363	10.31919	89.26144	0.103688	9
0.442870	11.10632	88.45081	0.104193	10
	Cholesky Ordering: DLOGGDP LOGGR DLOGI			

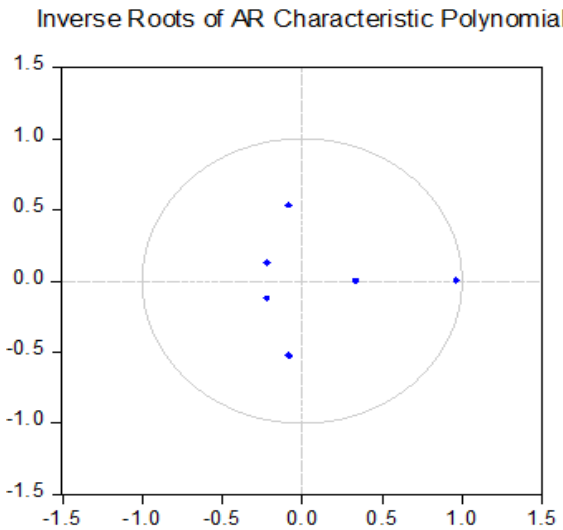
المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

يظهر الجدول (3) نسبة تباين خطأ التنبؤ لمعدل النمو الاقتصادي والمفسر من قبل صدماته الخاصة والصدمات في الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري، وإن تحليل تجزئة التباين أعلاه يغطي فترة 10 سنوات من أجل التأكد من آثار الانفاق الجاري والاستثماري على النمو الاقتصادي لفترة أطول نسبياً.

في المدى القصير (السنة الثانية المستقبلية) فإن97% من تباين خطأ التنبؤ لمعدل النمو الاقتصادي ترجع إلى صدماته الخاصة، في حين يساهم الانفاق الجاري بـ2% فقط، أما مساهمة الانفاق الاستثماري فإن مساهمته ضعيفة جداً لم تتجاوز 0.44% في تفسير تباين خطأ التنبؤ، وترتفع نسبة تفسير تباين الخطأ بالنسبة للإنفاق الجاري إلى 11% خلال السنة العاشرة مقابل 88% تعزى إلى متغير النمو الاقتصادي نفسه.

6.10. التأكد من سلامة النموذج

ويمكن الاستدلال على أن نموذج VAR السابق الذي توصلنا إليه مقبول وذلك من خلال اختبار unit root test : والذي يظهر كما في الشكل (4) حيث يتضح أن جميع المعاملات أصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي أو عدم ثبات التباين وبالتالي فإن نموذج VAR مقبول.



الشكل (4): دائرة الوحدة

11. النتائج

1- إن حدوث صدمة في الانفاق الجاري يؤثر بشكل سلبي في النمو الاقتصادي في المدى القصير، لكنها استجابة ضعيفة حيث إن حدوث تغير مقداره انحرف معياري واحد في الانفاق الجاري يؤثر بشكل سلبي في النمو الاقتصادي في الربع الأول بنسبة (0.011201%)، وفي الفترة الثالثة تبدأ الاستجابة الموجبة حيث سجلت نسبة الاستجابة للصدمة(0.01286%)، ويستمر الأثر الايجابي لصدمة الانفاق الجاري في النمو الاقتصادي حتى الفترة العاشرة ولكن بمعدل متناقص، يكاد يكون معدوماً.

2- إن حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الانفاق الاستثماري تؤدي إلى حدوث استجابة موجبة في المدى القصير بنسبة(0.011376%) ثم تسبب الصدمة أثراً سلبياً في النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل.

3- نسبة تباين خطأ التنبؤ لمعدل النمو الاقتصادي والمفسر من قبل صدمات الانفاق الاستثماري لا تتجاوز 0.44% .

12. التوصيات

1- تسخير السَياسة المالية لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال توجيه الانفاق العام نحو الاستثمار في التعليم والبنية التحتية لتشجيع القطاع الخاص.

2- زيادة مرونة الجهاز الانتاجي في الاقتصاد للاستجابة بشكل ايجابي لأي زيادة في الانفاق العام الاستثماري.

3- رفع مستوى الانفاق العام الجاري والاستثماري إلى مستوى أعلى لإحداث تغير إيجابي في معدل النمو الاقتصادي.

المراجع

المراجع العربية

[1] الأمين عبد الوهاب (2002)، "**مبادىء الاقتصاد الكلي**"، عمان، دار الحالة للنشر، ط1، ،ص33.

[2] جلول بن خالد (2021)، **أثر صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد رقم (11)، العدد4.

[3] طاهر الجنابي (1990)، **دراسات في المالية العامة**، الجامعة المستنصرية، بغداد ،ص29.

[4] سعيد علي العبيدي (2011)، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، ص 234.

[5] عجمية عبد العزيز، نجا عبد الوهاب، ناصف علي (2006)، "**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية**"، مصر ، الاسكندرية، الدار الجامعية، ص22.

[6] عجمية عبد العزيز (2001)، "**التنمية الاقتصادية مفهومها – نظرياتها – سياساتها**" ، مصر، الاسكندرية، الدار الجامعية، ص77.

[7] عطية محمد (2022)، اثر الصدمات المالية غير المتماثلة على معدل النمو الاقتصادي في مصر، المجلية العلمية للبحوث التجارية،العدد2

[8] عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2003).." **اتجاهات حديثة في التنمية** ". مصر: الدار الجامعية،ص22.

[9] غدير، هيفاء (2010)، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،ص19

[10] يحيى بن نسيمة (2014)، **أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد،ص240.

المراجع الأجنبية

[1] A. W. Dennett, *Understanding the Economy*. Washington, DC, USA: World Bank, Apr. 2002.

[2] O. O. Olaoye, U. U. Okorie, O. O. Eluwole, and M. B. Fawwad, "Government spending shocks and economic growth: Additional evidence from cyclical behavior of fiscal policy," *J. Econ. Admin. Sci.*, vol. 37, no. 4, pp. 419–437, 2020, doi: 10.1108/JEAS-01-2020-0003.

[3] M. K. Ocran, "Fiscal policy and economic growth in South Africa," *J. Econ. Stud.*, vol. 38, no. 5, pp. 604–618, Sep. 2011, doi: 10.1108/01443581111161841.

[4] B. Atems, "The effects of government spending shocks: Evidence from U.S. states," *Reg. Sci. Urban Econ.*,

الملحق رقم (1)

أرقام بيانات السلاسل الزمنية للناتج المحلي الاجمالي والانفاق العام الجاري والاستثماري في سورية خلال الفترة (1990-2020)

مليون ل.س

العام	GDPالناتج المحلي الاجمالي	الانفاق الاستثماريI	الانفاق الجاري Gr
1990	268328	24300	37575
1991	311500	27177	57514
1992	371600	36250	56792
1993	413600	61749	61268
1994	506101	63000	68000
1995	570975	74099	87940
1996	690857	77000	81000
1997	745569	108700	152425
1998	790444	119600	117700
1999	819092	121800	133500
2000	904623	132000	143400

161000	161000	954137	2001
172389	184000	1014541	2002
209000	211000	1074163	2003
232500	217000	1266890	2004
280000	180000	1506438	2005
300000	195000	1726404	2006
330000	258000	2020838	2007
370000	230000	2448060	2008
410000	275000	2520705	2009
427000	327000	2834517	2010
455000	380000	3252720	2011
951550	375000	3024842	2012
1108000	275000	2937561	2013
1010000	380000	3612015	2014
1144000	513482	4732656	2015
1470000	510000	6117033	2016
1982000	678000	8317173	2017
2362000	825000	9220511	2018
1863363	1100000	10623000	2019
1504557	1300000	11065000	2020